الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

مشكلة البطالة فى مصر
ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية

ورقه مقدمة من
د. حسين الجمال
أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية

تمهيد :

تعتبر هذه الورقة رؤية شخصية لمشكلة البطالة فى مصر، ووجهة نظر الباحث فى وسائل تشخيصها وإقتراح بعض الحلول لتخفيف حدتها، وذلك من واقع ممارسة الباحث العملية كأمين عام للصندوق الاجتماعى للتنمية وكأحد المهتمين منذ فترة ليست بقصيرة بقضايا التنمية البشرية.

كما تبرز الورقة دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى التعامل مع هذه المشكلة تحقيقا للأهداف التى أنشىء بغرضها.

تقديم :-

أنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩٠ ، وكان ومازال من أهم أهدافه خلق فرص عمل جديدة، للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بوجه عام وتخفيف الآثار السلبية لعملية الإصلاح الإقتصادى المصرى بوجه خاص.

ولقد إنتهج الصندوق الاجتماعى إسلوبا عمليا وفعالا للمساهمة فى حل مشكلة البطالة، وذلك فى حدود الموارد والامكانات المتاحة له وبإتباع نظم وأساليب متطورة تقوم على التوجهات العالمية الحديثة فى إدارة التنمية، وتركز على تشجيع وتحفيز إقامة مشروعات صغيرة جديدة وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة.

ومن هذا المنطلق فإن الصندوق الاجتماعى ينفذ برنامجا طموحا لتنمية المشروعات الصغيرة، ويعتبر هذا البرنامج من أهم وأكبر البرامج التى يقوم الصندوق حاليا بتنفيذها فى جميع محافظات ج.م.ع.

وفى هذه الورقة نتعرض لفحص سريع وتحليل موجز لمشكلة البطالة فى مصر ثم لدور المشروعات والصناعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة وكذلك الأدوات والبرامج الأخرى التى يستخدمها الصندوق فى التخفيف من هذه المشكلة.

وإذا كان الصندوق الاجتماعى للتنمية معنى بالدرجة الأولى حسب قرار إنشائه بالإهتمام بذلك النوع من البطالة الناجم عن تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى، إلا أنه إستشعارا منه بالمسئولية وبتوجيه من الدولة لا يتوانى عن دراسة وتحليل ومتابعة مشكلة البطالة المصرية بوجه عام ويسعى الى توسيع قاعدة المستفيدين من برامجه وخدماته بحيث شملت بالفعل قطاعات أعرض وأوسع مما كان متصورا له عند بداية إنشائه. ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع جميع المؤسسات المعنية بهذه المشكلة سواء مع الوزارات أو القطاع العام أو الخاص كما يعطى إهتماما خاصا للقطاع الأهلى والمنظمات غير الحكومية لمساندتها وتحفيزها للقيام بدور فعال وإيجابى للمشاركة فى حل مشكلة البطالة.

أولا : مشكلة البطالة فى مصر :-

كثر الحديث فى السنوات الأخيرة عن مشكلة البطالة فى مصر وتفاقمها، وتعددت اجتهادات الخبراء والباحثين لتشخيص أسباب هذه المشكلة، وكذلك فى تحديد الحلول المقترحة لتلافيها.

ولعل تعدد الآراء ، وكذلك تناقض البيانات الخاصة بمشكلة البطالة يقودنا الى نقطة البداية والتساؤل عما إذا كانت هناك فعلا مشكلة بطالة، واذا كانت موجودة فما حجمها واتجاهها.

وسبب العودة الى نقطة البداية، يرجع الى كثرة الآراء وتعددها ، وتناقض البيانات والاحصائيات الى الحد الذى جعل فريقا من الباحثين يرى أن أزمة البطالة هى أزمة حقيقية ويقدر عدد العاطلين بالملايين ، وفريق أخر يقلل من حجم المشكلة ويحجمها فى مئات الآلوف فقط من العاطلين.

ونقطة البداية هى :-

"هل هناك حقا مشكلة بطالة"

والاجابة : نعم هناك مشكلة بطالة فى مصر لان نسبة البطالة عام ١٩٨٦ وصلت الى ٥ر١٢% من قوة العمل ثم ارتفعت الى حوالى ١٤% عام ٩١/٩٠ وهى فى طريقها لتصل الى ١٩% عام ١٩٩٧ اذا لم يتم تداركها.

وهذا انحراف عما يجب أن يكون حيث نسبة البطالة الطبيعية فى سوق العمل الصحية لا تتعدى ٧% فقط مثلما يجب ان يكون عليه الحال فى سوق الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر.

ويزيد من إعتبار مشكلة البطالة أزمة حقيقية أن قوة العمل المصرية الحالية (حوالى ١٦ مليون فرد) منها ١٣ مليون فرد فقط يعمل أى بنسبة تقل عن ٢٥% من اجمالى السكان وبالتالى تكون نسبة الاعالة فى مصر ١ : ٣ بمعنى أن كل فرد يعمل يعول ٣ أخرين فاذا اضفناه فهو يعول ٤ بما فيهم ذاته ، وهى نسبة عالية جدا.

---

* بنية هذه الارقام والتقديرات على اساس :-
(١) تقديرات التقرير الاحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن آخر إحصاء للسكان عام ١٩٨٦ .
(٢) محسوبة على أساس الدليل الاحصائى للسكان (للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء) لعام ١٩٩٣،١٩٩١ .
(٣) ILO Projections for Labour Force in Egypt 1991 .

كذلك فإن قوة العمل فى مصر عام ١٩٩٣ كانت ١٦ مليون عامل وهى نسبة أقل من ٢٨% من اجمالى السكان. فاذا كانت نسبة قوة العمل للسكان فى معظم الدول الصناعية تزيد عن ٣٣% وتصل فى بعضها الى ٤٥% أو ٥٠% يتضح حجم مشكلة البطالة الكامنة.. أى البطالة التى يمكن ان تحدث لو كانت قوة العمل المصرية ٣٠% أو ٣٥% من اجمالى السكان أى فى حدود ١٨ - ٢٢ مليون فرد وليس فقط ٥ر١٢ مليون فرد عام ١٩٨٦ أو ١٦ مليون فرد عام ١٩٩٣

إلا أن هناك شواهد أخرى قد تجعل قضية البطالة "مشكلة" أكثر منها أزمة، وهذه الشواهد من أهمها أن هناك قوة عمل كبيرة فى النشاط الاقتصادى غير الرسمى فضلا عن عمل بعض الخريجين من الجامعات أو التعليم المتوسط وفوق المتوسط فى أعمال قد لا تكون دائمة أو مستمرة وبالتالى لا يجب أخذهم فى الاعتبار كعاطلين عن العمل.

ويوضح الشكل التالى شكل (١) توزيع تقدير قوة العمل فى مصر عام ١٩٩٣

شكل رقم (١)
تقدير قوة العمل فى مصر عام ١٩٩٣*

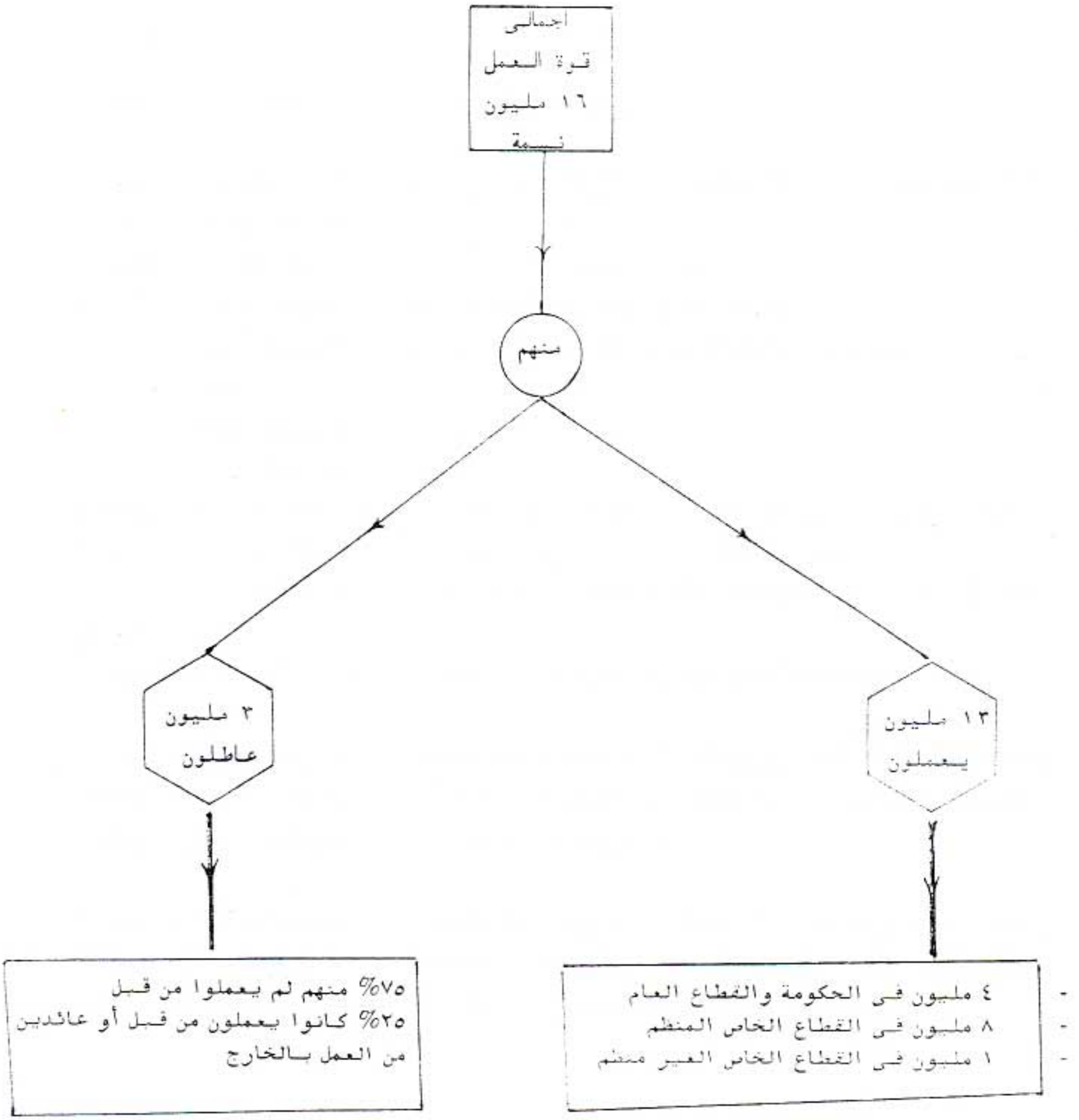

* التقرير السنوى للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء (١٩٩٣) وتقرير
ILO projections of Labour Force 1991

وقد ترتب على ما تقدم انبثاق وجهتى نظر لتوصيف مشكلة البطالة فى مصر، الأولى تعتمد على البيانات والاحصائيات المنشورة ، ووجهة نظر أخرى للباحثين والخبراء فى مجال تخطيط القوة العاملة والتنمية البشرية

١) البيانات والاحصائيات المنشورة :

يتضح من البيانات والاحصائيات المنشورة ما يلى :-

أ- أرتفع عدد السكان من ٢٣ مليون نسمة عام ١٩٥٢* الى حوالى ٥٨ مليون نسمة عام ١٩٩٢** أى بزيادة حوالى ٣٥ مليون نسمة فى ٤٠ سنة .

ب- يتضاعف عدد خريجى الجامعات والمعاهد كل عشر سنوات.

ج- هناك ١٢ مليون طالب فى التعليم توزيعهم على النحو التالى :-
* ١١ مليون طالب فى التعليم الاساسى (الابتدائى والاعدادى والثانوى بأنواعه).
* ٧٥٠ ألف طالب جامعى.
* ٢٥٠ ألف طالب فى المعاهد.

د- يتخرج سنويا من ١٢ جامعة فى مصر حوالى مائة ألف طالب وطالبة، يمثل عدد خريجى كليات التجارة والأداب والحقوق والزراعة حوالى ٦٠% من العدد الاجمالى.

هـ- عدد الخريجين سنويا من دبلومات التجارة والصناعة والزراعة يزيد عن ٢٧٠ ألف طالب وطالبة.

و- يتخرج سنويا هناك حوالى ١٠٠ ألف متدرب من مراكز التدريب المختلفة.

ز- أنه فى خلال الخمس سنوات القادمة يجب توفير ٣ ملايين و ١٩٠* ألف فرصة عمل واستيعاب (معدل) حوالى ٦٣٨** ألف عامل سنويا. فى الوقت الذى لا يمكن أن يستوعب القطاع الحكومى أكثر من ١٤٣ ألف فرصة عمل/سنة.

ح- أن هناك ثلاثة قوانين للعمل والعمالة فى مصر الاول القانون ٢٠٣ للقطاع العام والثانى القانون ١٣٧ للقطاع الخاص والثالث القانون رقم ٢٣٠ للاستثمار وجارى توحيد قانون العمل أسوة بما سيتم فى توحيد قوانين الاستثمار والشركات فى قانون واحد.

---

* عدد سكان مصر عام ١٩٥٢ كان ٢٣ مليون نسمة وكان فى تعداد عام ١٩٤٧ ٩ر١٨ مليون نسمة.
** الدليل الاحصائى للسكان ١٩٩٣
الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء / الدليل الاحصائى السنوى للسكان ١٩٩٣

٢) وجهة نظر الباحثين والخبراء :

نشرت الكثير من الدراسات والبحوث عن مشكلة البطالة فى مصر، بعضها احصائى وبعضها تحليلى وبعضها وصفى، لكن لم يتوفر بعد ما يمكن أن يسمى تشخيصا تفصيليا يصل الى أعماق المشكلة وأسبابها الأصلية.

ورغم ذلك فإن العديد من الدراسات قد توصلت الى نتائج اعتبرتها - من وجهة نظرها - تشخيصا للمشكلة وسببا أساسيا لظهورها وتفشيها، وفيما يلى حصر أهم هذه الاسباب التى يرى اصحابها انها اصل أو اساس مشكلة البطالة:-

١- زيادة السكان بمعدلات عالية (٢٫٢٪ سنويا).
٢- زيادة السكان بمعدلات أعلى من معدلات التنمية.
٣- توقف وزارة القوى العاملة عن توزيع وتشغيل الخريجين منذ عام ١٩٨٤ .
٤- زيادة العرض فى سوق العمل عن الطلب.
٥- زيادة اعداد الخريجين من المتعلمين والمتدربين عما يحتاجه سوق العمل.
٦- ارتفاع قوة العمل المصرية لزيادة نسبة الشباب وصغار السن فى التركيبة السكانية.
٧- نظام التعليم المصرى الحالى والسابق.
٨- عدم الاهتمام المبكر بالصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة.
٩- أن مشكلة البطالة نتيجة حتمية للمشكلة الاقتصادية "أو" هى أحد ظواهر المشكلة الاقتصادية.
١٠- قوانين العمل السائدة وعدم تطويرها.
١١- عمل المرأة مما يحد من فرص العمل أمام الرجال.
١٢- عدم قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل جديدة كافية.
١٣- قصور السياسات الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.
١٤- انحسار الطلب على العمالة المصرية فى الخارج وخاصة الدول العربية.

---

* تقديرات ILO projections for Labour Force in Egypt وتقديرات البنك الدولى World Bank Staff appraisal report 1990

** متوسط عدد الوظائف التى تخلو سنويا بالتقاعد أو الخروج من الخدمة فى القطاع الحكومى.

ويمكن تقسيم مجموعة الأسباب السابقة الذكر (كما يوضح الشكل ٢) الى ثلاثة أقسام أو أنواع وهى :-

* **أسباب مادية مباشرة :**
وهى أسباب لها أثر مباشر فى تفاقم المشكلة وأثرها المباشر مادى التأثير مثل أسباب زيادة السكان وقصور التنمية عن ملاحقة الزيادة السكانية وضيق سوق العمل والمشكلة الاقتصادية.

* أسباب مادية غير مباشرة :
وهى أسباب لها تأثير غير مباشر على المشكلة وان كان هذا التأثير مادى بطبعه مثل أسباب كفاءة ومستوى نظام التعليم الحالى وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف كافية وانحسار الطلب على العمالة المصرية فى الخارج.

* أسباب معنوية غير مباشرة :
ويقصد بها تلك الاسباب التى لها أثر غير مباشر على مشكلة البطالة وطبيعة هذا الأثر معنوية أكثر منها مادية مثل الاسباب الخاصة بالقوانين السائدة أو بعض التقاليد الاجتماعية.

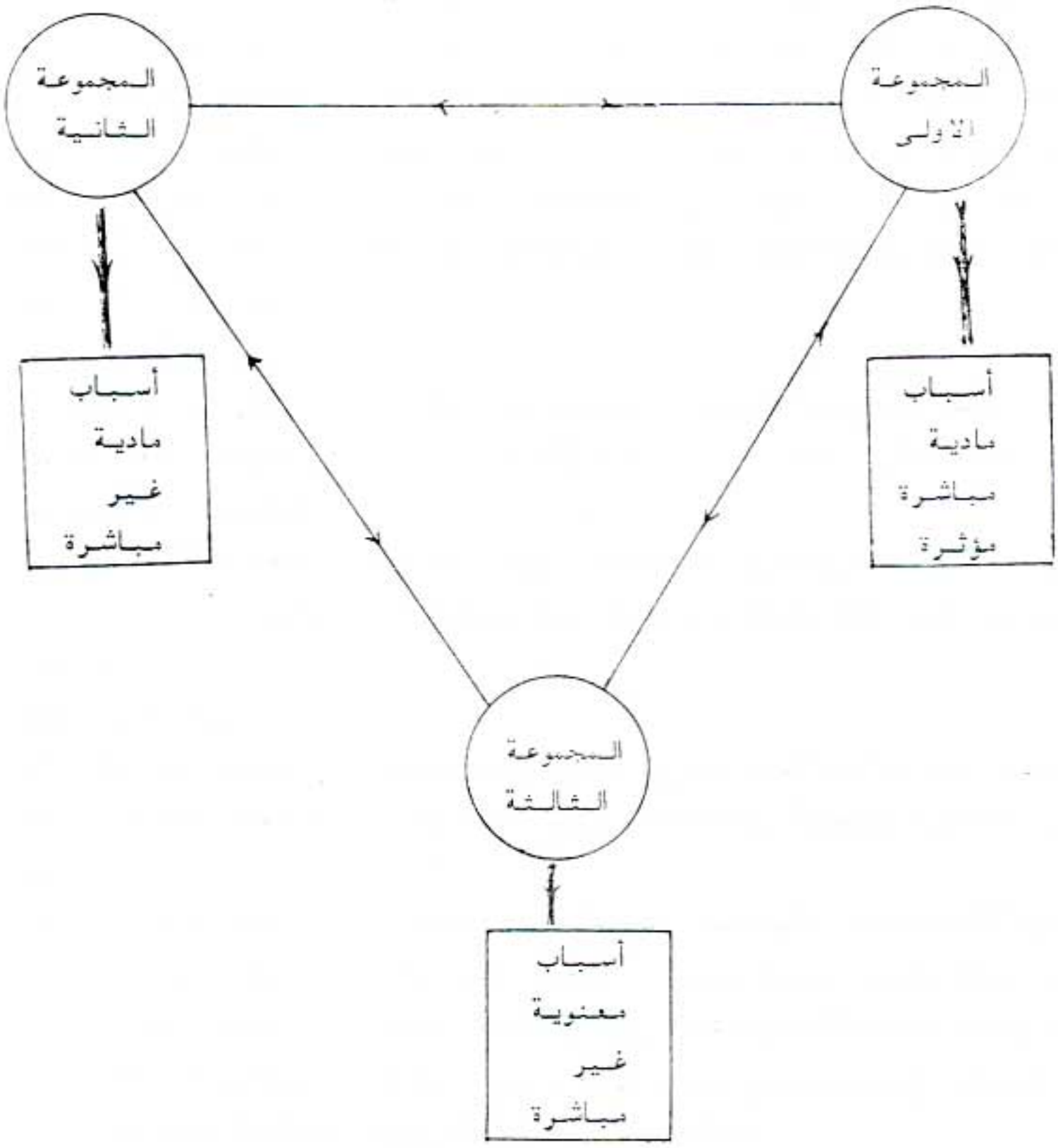

شكل رقم(٢)
"التشخيص المبدئي للمشكلة"
"أسباب المشكلة وتوزيعها"

ثانيا : الحلول المقترحة لمشكلة البطالة :

إعتمادا على ما سبق الإشارة اليه فإن الصندوق الاجتماعى معنى بجانب من مشكلة البطالة فى مصر، لأن حل المشكلة على المستوى القومى يحتاج الى تضافر العديد من الجهود والجهات والمؤسسات. وبالتالى فإن متابعة المشكلة والممارسة العملية خلال عمل الصندوق الاجتماعى للتنمية للتخفيف من حدتها الى جانب القيام ببعض الدراسات فى هذا المجال قد أدى الى الخروج بالعديد من التوجهات والنتائج التى تؤدى الى المساهمة الفعالة فى إيجاد حل لهذه المشكلة وبالتالى فإنه يمكن تحديد مدخلين لحل مشكلة البطالة على الوجه التالى :-

- المدخل الأول :

ويعتمد على إزالة الأسباب (أو تحييدها على الأقل) التى أدت لظهور مشكلة البطالة وهى مجموعة الأسباب التى سبق ذكرها (١٤ سببا) عن تشخيص مشكلة البطالة بهذه الورقة.

ويتطلب ذلك بالضرورة مجموعة برامج وسياسات تعمل على عدة محاور يحقق كل منها مجموعة من الأهداف ينتج عنها فى النهاية تحقيق هدف الحد من مشكلة البطالة.

- المدخل الثانى :

وهو يعنى برسم وصياغة استراتيجية شاملة لمواجهة المشكلة (تعتمد أيضا على أسباب ظهورها وطبيعة الهيكل الإقتصادى والاجتماعى المصرى واتجاهات تطوره المحتملة).

ولابد أن تأخذ هذه الإستراتيجية فى الاعتبار التوجهات الأساسية الأتية:-

١- إن أى تدخل فى "سوق العمل" يجب أن يراعى قانون السوق وقوى العرض والطلب فيه، ومع الأهمية القصوى لحل مشكلة البطالة فلا ينصح مطلقا بأن يأتى حلها عن طريق أساليب غير رشيدة تؤدى لنتائج عكسية (مثل البطالة المقنعة وفرص العمل غير الحقيقية...).

٢- مشكلة البطالة فى مصر لها ارتباط "بالسوق الكبير" سوق التنمية وسوق الاستثمار أى أن المشكلة ناجمة عن خلل فى "السوق الكبير" أكثر منها مشكلة ناجمة عن خلل فى "سوق العمل" وبالتالى لابد من اصلاح الخلل فى "السوق الكبير" أولا.

٣- إن الاتجاه نحو سياسات وآليات السوق الحرة Free Market Forces لحل المشاكل الاقتصادية قد يؤدى الى تدخل غير رشيد (مفتعل) فى "سوق العمل" وبالتالى يجب أن يواكبه إجراءات تصحيحية حتى لا تحل المشكلة الاقتصادية على حساب تفاقم البطالة.

٤- لقد ظهر أن أهم عقبة تقف امام "السوق المصرى الكبير" وهى سوق التنمية والاستثمار هى عقبة " التكدس السكانى" والتى تعتبر أخطر أثرا من مشكلة زيادة السكان، وعلاجها يخفف من مشكلة زيادة السكان .

٥- من هنا يظهر أن أى استراتيجية نحو "توسيع السوق المصرية" لابد وأن تمر من خلال "تخفيف التكدس واعادة توزيع السكان" وبذلك يحدث توازن فى "سوق الموارد البشرية" وهذا التوازن يعنى رجوع "السوق المصرية الكبيرة" الى حالة الصحة والسلامة المفتقدة.

٦- لابد من وجود محفزات واجراءات وسياسات وخطط تساعد على تحقيق المحور الاستراتيجى الخاص "بتخفيف التكدس" وبالتالى تساعد على تحقيق هدف توسيع السوق رأسيا وأفقيا.

٧- النتيجة الحتمية لتوسيع سوق الاستثمار والتنمية أفقيا ورأسيا وهو توسيع "سوق العمل" بالضرورة وفى ذلك مواجهة حاسمة وفعالة لمشكلة البطالة.

٨- لتأكيد نتيجة "توسيع سوق العمل" عن طريق "توسيع السوق المصرية الكبيرة" يتم صياغة مجموعة البرامج والخطط والسياسات التى تؤدى لهذه النتيجة مثل برامج تنمية المشروعات الصغيرة والتدريب على ادارتها وتنمية المجتمعات الأقل نموا وتنمية المرأة والتدريب التحويلى المتطور.

٩- يجب ألا يتم إغفال مواجهة أى من أسباب مشكلة البطالة، ووضع حلول ومقترحات تلافيها فى المكان والتوقيت المناسبين مثل نظام التعليم والتدريب والمشروعات والصناعات الصغيرة وعمل المرأة وقوانين العمل ودور القطاع الخاص والقيم الاجتماعية السائدة وزيادة السكان وغيرها.

١٠- فى جميع مراحل الاستراتيجية يتم النظر الى السكان ككل وليس فقط القوى العاملة أو السكان فى سن العمل ميلا لمدخل "التنمية البشرية" واعتبار السكان مورد طبيعى عليه اسهاماته فى الاقتصاد والمجتمع والبيئة وله حق الحياة الكريمة الاكثر عمقا وهدوءا ورفاهية وهو مدخل أشمل من مدخل "تخطيط القوى العاملة" الذى يتعامل مع القوى العاملة أو السكان فى سن العمل . ومحوره الاساسى ايجاد فرص العمل وموازنة سوق العمل وهى أهداف هامة لكن يمكن أن يحققها مدخل "التنمية البشرية" بصورة أفضل مع حرية حركة أوسع تشمل كل السكان.

١١- عندما يتم اختيار "توسيع السوق" كهدف إستراتيجى، واختيار عنصرى التنمية والاستثمار للتحرير والنمو، أى كوسيلة لتوسيع السوق الكبيرة، فإن ذلك يعنى اختيار المفهوم الحديث للتنمية وهو "الاستخدام الامثل للموارد المتاحة أو التى يمكن اتاحتها وهذا المفهوم يعتمد على أن الانسان لو توافرت له ظروف التميز والابداع لاصبح قادرا على احداث قيمة مضافة أعلى، من الموارد التى تتاح له بالتوجيه والتأهيل والتدريب السليم.. وهذا مرة أخرى دور "التنمية البشرية".

ثالثا : دور الصندوق الاجتماعى فى التخفيف من مشكلة البطالة :-
(البرامج والأدوات التى يستخدمها الصندوق الاجتماعى للتخفيف من مشكلة البطالة)

١- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة كمدخل لتخفيف مشكلة البطالة :

لقد بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة فى مختلف دول العالم وخاصةالدول الصناعية المتقدمة فى السنوات الأخيرة، بعد نجاح الصناعات الصغيرة فى إحداث تنمية حقيقية وتطوير جذرى فى الهياكل الإقتصادية للدول المتقدمة.

ذلك أن الصناعات الصغيرة سواء فى الدول المتقدمة الصناعية (أمريكا وأوربا واليابان) أو الدول الصناعية الحديثة (النمور الآسيوية والفلبين وماليزيا وأندونيسيا والهند والصين) أصبحت جزءا أساسيا من نسيج الهيكل الإقتصادى المتقدم لهذه الدول للأسباب التالية :-

أ- تحول المفهوم وتغير فلسفة المصنع الكبير من انتاج جميع الأجزاء والمكونات التى يحتاجها بنفسه، الى مفهوم مختلف يعتمد على توفير معظم الأجزاء والمكونات بواسطة الغير خاصة المصانع الصغيرة المتطورة.

ب- بناء على ذلك ظهرت المصانع الصغيرة الحديثة المتطورة التى تعمل كصناعات مغذية لصناعة السيارات والصناعات المعدنية والهندسية والأليكترونية.

ج- أثبتت الصناعات الصغيرة مرونتها الهائلة فى تطوير منتجاتها وتصميماتها الى جانب الإحتفاظ بالتكلفة المناسبة لإنتاجها.

د- أثبتت الصناعات الصغيرة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة بتكلفة مناسبة نظرا لأن استثماراتها الثابتة منخفضة بالقياس للصناعات الكبيرة والمتوسطة.

هـ- تأكدت قدرة الصناعات الصغيرة على انتاج منتجات نهائية مناسبة السعر والجودة الى جانب نجاحها السابق فى انتاج صناعات مغذية.

و- نجحت الصناعات الصغيرة فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الأقل نموا بصفتها الأكثر قدرة على توليد فرص عمل وتوفير خدمات ومنتجات جديدة بتكلفة استثمارية منخفضة.

وبهذا النجاح الذى حققته الصناعات الصغيرة فى الدول المتقدمة وبحيث أصبحت الصناعات الصغيرة تستوعب أكثر من ٥٠% من قوة العمل فى مجال الصناعة فى معظم الدول الصناعية، بدأ إهتمام موازى بالمشروعات الصغيرة بوجه عام وليس فقط الصناعات الصغيرة.

ذلك أن النجاح الذى حققته "المصنع الصغير" يمكن أن يحققه كذلك "المشروع الصغير" سواء كان هذا المشروع فى الصناعة أو الزراعة أو التشييد أو الخدمات عموما.

وبالتالى تم الإستفادة من نمط ونموذج "المشروع الصغير" لإحداث الأهداف التنموية الإقتصادية والاجتماعية، حيث يتميز "المشروع الصغير" بكل المزايا الاضافية السابق الاشارة إليها سابقا.

ولهذه الاسباب يقدم الصندوق الاجتماعى خدمات تنمية وتطوير والترويج للمشروعات الصغيرة عن طريق حزمة من الخدمات والمعونات تشمل ما يلى:

١- تمويل قيام المشروعات الصغيرة الجديدة.
٢- توسيع وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة.
٣- خدمات المعونة الفنية للمشروعات الصغيرة وتشمل :-
١/٣ التدريب
٢/٣ التسويق
٣/٣ حل المشاكل الفنية الخاصة بالانتاجية والجودة
٤- تمويل أنشطة المجمعات الصناعية القائمة والجديدة.
٥- تحفيز وتشجيع صغار المستثمرين وتدريبهم على كيفية انشاء وادارة المشروعات الصغيرة.
٦- المساهمة فى اقامة الحضانات الصناعية وحضانات رجال الأعمال لصغار المستثمرين.
٧- إعداد نماذج المشروعات الصغيرة الجاهزة.
٨- دعم وتقوية وتشجيع الجهات غير الحكومية والجمعيات الأهلية على انشاء المشروعات الصغيرة والإشراف عليها.

ولقد قام برنامج تنمية المشروعات الصغيرة حتى نهاية عام ١٩٩٤ بالتعاقد على ٥٠ مشروعا رئيسيا لتمويل المشروعات الصغيرة بلغ حجم تمويلها ٧٤٥ مليون جنيه، تم صرف مبلغ ٥١٠ مليون جنيه منها لإقامة حوالى ٢٧,٠٠٠ مشروع صغير وتوفير حوالى ٧١ ألف فرصة عمل دائمة، ٣١ ألف فرصة عمل مؤقتة إضافة الى فرص العمل الغير مباشرة التى توفرها هذه المشروعات وشملت هذه المشروعات جميع محافظات مصر الـ ٢٦ بالإضافة الى مدينة الأقصر وتتضمن هذه المشروعات ما يلى:-

- مشروعات نشر الصناعات الحرفية
- مشروعات صناعية صغيرة
- مشروعات زراعية ومشروعات صناعية زراعية
- مشروعات التسمين
- مشروعات خدمية مختلفة

كذلك أعد الصندوق حوالى ٨٠ نموذج لمشروع صغير لخدمة صغار المستثمرين المقبلين على اقامة مشروعاتهم الصغيرة، بالاضافة الى تجميع النماذج الصناعية المصرية والدولية (تم توفير عدد ٢١٠ نموذج مشروع صغيرة ومتوسط من تايوان) لإختيار ما يصلح منها للمشروعات الصغيرة فى مصر.

خطة الصندوق الاجتماعى
لبرنامج تنمية المشروعات

بند الخطة	عدد المشروعات الرئيسية	إجمالى التمويل (بالمليون جنيه)
مشروعات تم التعاقد عليها	٥٠	٧٤٥
مشروعات تحت التعاقد	١٠	١٤٨
مشروعات تحت الدراسة	١٣	٩٥
المعروف حتى تاريخه	٤٤	٥١٠

٢- برنامج تنمية المجتمع ودوره فى التخفيف من مشكلة البطالة :-

بالإضافة الى أهدافه الأخرى، يقوم برنامج تنمية المجتمع الذى ينفذه الصندوق الاجتماعى بالمساهمة فى التخفيف من مشكلة البطالة المصرية عن طريق مجموعة أدوات مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١/٢ تنمية المجتمعات المصريه الأقل نموا (الأكثر تخلفا) مما يجعل المجتمعات أكثر قابلية لإستقبال وإستيعاب إقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل ومحققة لمزيد من فرص العمل.

٢/٢ دعم وتشجيع وتمويل المشروعات الصغيرة البيئية والمنزلية مما يؤدى الى :

١/٢/٢ خلق مزيد من فرص العمل

٢/٢/٢ توليد دخل إضافى للأسر الفقيرة

٣/٢ دعم دور المرأة وتمكينها من المساهمة فى التنمية عن طريق :

١/٣/٢ تشجيع ودعم الجمعيات الأهلية والشعبية الخاصة بالمرأة والتجمعات النسائية وخدمة البيئة والمجتمع.

٢/٣/٢ توفير والترويج للمشروعات الصغيرة المولدة للدخل والمناسبة للمرأة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات الأقل نموا.

٣/٣/٢ تمكين المرأة من المساهمة فى جميع الأنشطة التنموية التى لديها الرغبة والقدرة على ممارستها.

ولقد بلغت المشروعات الرئيسية المتعاقد عليها الصندوق فى برنامج تنمية المجتمع ٧٦ مشروع إجمالى تمويلها ١٨٥ مليون جنيه ، ساهمت فى إقامة حوالى ٢٦٫٠٠٠ مشروع صغير. وتجدر الاشارة الى أن تمويل الصندوق الاجتماعى لبرنامج تنمية المجتمع جانب كبير منه عبارة عن منح وليست قروض ,مثلما الحال فى برنامج تنمية المشروعات الصغيرة الذى يعتمد على إقامة المشروعات الصغيرة نتيجة إقراض المستفيدين من هذه المشروعات الى جانب منحة فى حدود ٧% من حجم الإقراض المتاح لإقامة وتمويل المشروعات الصغيرة.

خطة الصندوق الاجتماعى
لبرنامج تنمية المجتمع

بند الخطة	عدد المشروعات الرئيسية	اجمالى التمويل (بالمليون جنيه)
مشروعات يتم التعاقد عليها	٧٦	١٨٥
مشروعات تحت التعاقد	٢	٢٣
مشروعات تحت الدراسة	٥٦	٨٠

٣- برنامج التشغيل والتدريب التحويلى :

يهتم هذا البرنامج الذى ينفذه الصندوق لإمتصاص وإستيعاب البطالة الناجمة عن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى بوجه عام، وبرنامج توسيع الملكية فى القطاع العام (الخصخصة) بوجه أكثر تحديدا.

ويستخدم هذا البرنامج مجموعة من الأدوات المختلفة لتحقيق هذا الهدف منها إعادة التدريب بغرض توفير فرص عمل بديلة أو تحفيز إقامة المشروعات الصغيرة والعمل الحر أو تشجيع التقاعد المبكر لمن يرغب فى الشركات أو المؤسسات المستهدفة من برنامج توسيع الملكية.

ويبلغ عدد المشروعات المتعاقد عليها فى هذا البرنامج ٢٩ مشروع اجمالى تمويلها ٢٩ مليون جنيه مصرى بينما اجمالى التمويل المتاح لمثل هذا البرنامج يبلغ ٣٠٣ مليون جنيه مصرى.
وقد حقق البرنامج من خلال مشروعاته ٩٦٠ فرصة عمل دائمة، ٨٩٤ فرصة عمل مؤقتة واستفاد منه ٢٠٣ فرداً.

٤- برنامج الاشغال العامة :

مع أن هذا البرنامج أهدافه الرئيسية هو تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الاقل نموا عن طريق تحسين وصيانة المرافق والخدمات وهياكل البنية الاساسية والتى توفر بالتالى مستوى معيشة مناسب للمناطق المحرومة من الخدمات والمرافق الاساسية، إلا أن هذا البرنامج أيضا يساهم فى توفير فرص عمل مؤقتة فى المناطق المستفيدة، حيث يشترط الصندوق أن تتم مشروعاته التى يمولها بمنح لا ترد عن طريق مشروعات كثيفة العمالة تستوعب جانب من البطالة فى أعمال مؤقتة، وقد ظهر من الممارسة الفعلية أن ١٠% على الاقل من فرص العمل المؤقتة هذه تتحول الى فرص عمل دائمة.
ولقد بلغت مشروعات الاشغال العامة المتعاقد عليها حوالى ٤٠ مشروعات يبلغ تمويلها حوالى ٤٣١ مليون جنيه مصرى.
وقد حقق البرنامج من خلال تعاقداته ٦ آلاف فرصة عمل مؤقتة، ٢٩٥٥ فرصة عمل دائمة وإستفاد من خدماته ٤ر٥ مليون مستفيد من سكان المجتمعات الأقل نموا.

الخلاصة :

إن مشكلة البطالة فى مصر، من المشاكل متعددة الجوانب وبالتالى لا يجدى معها تلك الحلو أحادية الجانب، بل يلزم لمواجهتها والحد منها مجموعة من السياسات والإجراءات والتوجهات الاستراتيجية المتناسقة يتم تنفيذها على التوازى. وهذا ما حاولت هذه الورقة طرحه وبما يتناسب مع حجم المشكلة وأسبابها.

كذلك فإن الممارسة الفعلية للصندوق الاجتماعى للتنمية قد أثبتت على أرض الواقع أن تنمية المشروعات الصغيرة تعتبر آلية فعالة لتوفير مزيد من فرص العمل الحقيقية مما يساهم فى التخفيف من مشكلة البطالة.

أيضا - وقد يكون هو الأهم - أن فكر المشروعات الصغيرة والترويج له تكوين طبقة من صغار المستثمرين والرواد وتحفيز وتشجيع العمل الحر ما بين الشباب هى أدوات تغيير فى المجتمع المصرى عظيمة الفائدة والتأثير فى حل مشكلة البطالة من جهة وزيادة قدرة المجتمع على مشاكله بمبادرات ذاتية من جهة أخرى الى جانب دفعة عجلة التنمية .

كذلك فإن تنمية وتحفيز المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تتم فقط عن طريق الاستثمار والتمويل أو ضخ أموال لإقامة هذه المشروعات، بل لابد وأن يرتبط بتوجهات إستراتيجية محددة تراعى طبيعة المجتمعات المصرية مختلفة النمو ومختلفة الاحتياجات، وقوى العرض والطلب ومؤشرات السوق فى كل منها والمستوى التكنولوجى الأكثر مناسبة وتوفير مجموعة الشباب الرائد والمؤهل للعمل الحر. ومن هذا تثبت ممارسة الصندوق الاجتماعى للتنمية أن تنمية المجتمعات المصرية وخاصة تلك المجتمعات الأقل نموا عن طريق برامج مثل الأشغال العامة أو تنمية المجتمع شرط أساسى لجعل هذه المجتمعات قادرة على إستيعاب عدد أكثر من المشروعات الصغيرة التى توفر فرص العمل تزيد من الدخل لمحدودى الدخل.

إن محاور تنمية المجتمعات الأقل نموا وتنفيذ مشروعات الأشغال العامة وتنمية المشروعات الصغيرة والتى يرعاها الصندوق الاجتماعى تشكل معا نموذجا لالية متكاملة للحد من مشكلة البطالة وتخفيفها، وقد تدعو الحاجة الى توسيع هذا النموذج ودعمه حتى يمكن القضاء على مشكلة البطالة، أخذين فى الاعتبار تماما ضرورة الحاجة الى معالجة باقى أسباب المشكلة والتى تعرضنا لها فى هذه الورقة مثل نظام التعليم وأهمية توسيع السوق وتخفيف التكدس السكانى وإستكمال حلقات الاصلاح الاقتصادى.

وأخيرا يجدر بنا الأخذ بمنهج وإسلوب التنمية البشرية المتكامل لحل مشاكل عميقة الجذور مثل مشكلة البطالة فى مصر.

والله ولى التوفيق،،